

10 March 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) (ط) من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

موجز المنسق

١ - في جلستها الثانية، المعقودة يوم ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماع مائدة مستديرة رفيعة المستوى حول موضوع "تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)" لإتاحة المزيد من الفرص لتقاسم الخبرات الوطنية، وخاصة



فيما يتعلق بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وركزت المائدة المستديرة التفاعلية الرفيعة المستوى على الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، بما في ذلك النتائج مشفوعة بالبيانات الداعمة حيثما توافرت، فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات السابقة ذات الصلة بالموضوع ذي الأولوية. وتم وضع دليل للمناقشة وفر إطاراً للحوار التفاعلي.

٢ - وتم تنظيم اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى في جلستين متوازيتين من أجل إتاحة التفاعل بين عدد كبير من المشاركين. وترأس الجلسات على التوالي، كل من أوليفيه بيلي، رئيس لجنة وضع المرأة، وبارك إن - كوك، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة. واتبع الحوار شكلاً يتألف من جزأين. وفي الجزء الأول، تبادل ممثلو الدول الأعضاء المعلومات عن التقدم المحرز في بلدانهم فيما يخص التنفيذ على الصعيد الوطني للالتزامات المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية وقدموا اقتراحات للعمل في المستقبل. وفي الجزء الثاني، قام الممثلون المدعوون عن هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالمساهمة في الحوار التفاعلي.

٣ - وقام عدد من المتكلمين بلغ مجموعهم ٦١ متكلماً بمداخلات في اجتماع المائدة المستديرة رفيعة المستوى: ٥٣ ممثلاً للحكومات، وممثل عن إحدى المجموعات الإقليمية، وثلاثة ممثلين من هيئات الأمم المتحدة وأربعة ممثلين للمنظمات غير الحكومية.

٤ - وسلط المشاركون الضوء على عدد من الالتزامات والتعهدات الدولية بشأن تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن بين هذه التعهدات الالتزامات المنبثقة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠، وكذلك دورات لجنة وضع المرأة منذ عام ١٩٩٦. وقد تضمن توافق آراء مونتيري، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، التزامات ترتبط بتقديم الرعاية والحماية الاجتماعية وتوزيع العمل المأجور وغير المأجور. وتنص المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، على تأكيد التزام الدول الأطراف بتعزيز المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل. وتتناول اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بمسؤوليات العمال ذوي الأسر (رقم ١٥٦) التزام الدول بمساعدة العاملين من

الرجال والنساء على التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة وتقديم المشورة بشأن السياسات والتدابير.

٥ - وأشار المشاركون إلى أن تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي يرتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشددوا على أهمية التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة الأوثق بهذه القضية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتنفيذ الفعال لجميع الالتزامات والتعهدات الدولية. وأبرزوا أهمية تقوية الأطر التشريعية والسياسية لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة. وأشار المشاركون إلى أنه كان هناك في كثير من الحالات تشريعات محددة لتيسير المساواة في تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات ولكنها لم تنفذ تنفيذاً كاملاً. وشددوا على ضرورة وجود آليات لرصد وتقييم تنفيذ القوانين والسياسات، فضلاً عن الحاجة إلى القيادة السياسية والدعم من أجل سد الفجوة بين التشريعات والسياسات القائمة وتنفيذها العملي.

٦ - وتترتب على تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي آثار بالنسبة لمجموعة واسعة من مجالات السياسة العامة، بما في ذلك الصحة والرعاية الاجتماعية والأسرة والتعليم وسوق العمل، ويحتاج إلى مجموعة معقدة من استجابات السياسة العامة، بالإضافة إلى عدد كبير من المبادرات الرامية إلى كفالة تحويل السياسات إلى واقع ملموس. ولذلك، فإن وضع نهج متعدد التخصصات والتنسيق على الصعيد الوطني، يعتبر أيضاً في غاية الأهمية. وتم إبراز أهمية التعاون الدولي وتقديم الدعم للبلدان النامية.

٧ - وسلم المشاركون بأن الممارسات والمعتقدات والقوالب النمطية الاجتماعية - الثقافية التمييزية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون المساواة في تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات. وقد أدت علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل إلى إدامة القوالب النمطية، كما أدت الآراء النمطية عن أدوار الرجل إلى إيجاد حواجز اجتماعية أمام تقاسم الرجال والفتيان للمسؤوليات في المنزل ورعاية الأشخاص، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما عملت هذه القوالب على تحديد نوع العمل الذي يقوم به الرجل والمرأة. وسلم المشاركون بأن وسائل الإعلام تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الصور النمطية ولكن أيضاً في القضاء عليها. وينبغي أيضاً بذل الجهود للقضاء على القوالب النمطية الجنسانية من خلال التعليم غير الرسمي والتعليم الرسمي. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على أهمية وضع المناهج الدراسية والكتب المدرسية، والمشاريع والأدلة التي تراعي القضايا الجنسانية، وتعزز

المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وتتسم التنشئة الاجتماعية للأطفال التي تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة بأهمية حاسمة.

٨ - واتفق المشاركون على أن تغيير مفاهيم الناس عن أدوار الجنسين أمر حاسم للقضاء على القوالب النمطية. وتم تأكيد الدور الحاسم الذي يؤديه الرجال والفتيان في هذا المسعى. ولا تزال المرأة تواجه توقعات التنميط الجنساني عندما تتقلد مناصب رئيسية في المجتمع. وسلط المشاركون الضوء على أمثلة من المشاريع والبرامج المجتمعية التي تهدف إلى القضاء على القوالب النمطية، بما في ذلك فتح باب النقاش حول مواضيع "المحرمات". كما يجري الاضطلاع بمبادرات دينية على المستوى الشعبي، لمكافحة القوالب النمطية.

٩ - وسلم المشاركون بأن عدم ممارسة المرأة للحقوق الإنجابية أو ممارستها على نطاق محدود قد يؤدي إلى تفاقم المسؤوليات المنزلية والمتعلقة بتقديم الرعاية. واتفق المشاركون على أنه لا بد من دراسة عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات بالنسبة إلى عوامل مثل العرق والطبقة الاجتماعية بغية التوصل إلى فهم كامل لوضع مختلف فئات النساء والتصدي لمعالجتها. ويتعين معالجة مسائل مثل الفقر والتحضر وتحديات وباء الإيدز بطريقة متكاملة، من أجل تهيئة بيئة مواتية لتقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات على قدم المساواة.

١٠ - وأشار المشاركون إلى أن وصول المرأة إلى سوق العمل وعمليات صنع القرار لا يزال مقيدا بتوقعات مفادها أن المرأة هي المسؤولة عن الأعمال المنزلية والرعاية. ولا يزال العمل غير المأجور على مستوى الأسرة، بما في ذلك تقديم الرعاية، غير مرئي وغير محسوب، ولم تكن مساهمة هذا العمل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معترفا بها أو مقدرة من الناحية الاقتصادية. وتميل الأزمات المالية إلى زيادة عبء الرعاية الملقى على عاتق المرأة لأن عليها أن تتحمل مسؤوليات إضافية أمام خفض الإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم.

١١ - وأقر المشاركون بأن مشاركة المرأة في سوق العمل مفيدة اقتصاديا. بيد أن عدم المساواة في تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات لا يزال يحد من قدرة المرأة على العمل المأجور ويجبر عددا كبيرا من النساء على العمل غير الرسمي أو لبعض الوقت أو العمل المؤقت. ولم تؤد مشاركة المرأة في العمل المأجور إلى انخفاض عبء العمل غير المأجور. وخلال الأزمات العالمية، مثل الأزمة المالية الحالية، ربما لم يعد أرباب العمل ينظرون إلى مسائل التوازن بين العمل والحياة على سبيل الأولوية.

١٢ - وأعرب المشاركون عن تأييدهم للتوفيق بين مسؤوليات الأسرة والعمل لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية. وناقشوا أمثلة للتدخلات السياسية والتشريعية والبرامج والخدمات التي وضعت لتمكين المرأة والرجل من التوفيق بين مسؤوليات

الأسرة والعمل، مثل ترتيبات العمل المرنة، وأحكام إجازات الأم والأب وإجازة الأبوين، وتوفير خدمات رعاية الأطفال ورعاية المسنين بأسعار معقولة. لكن هذا التقدم كان محدوداً، إذ تشير الأدلة إلى أن الرجال نادراً ما يستعملون ترتيبات العمل المرنة وإجازة الأبوة. وأقر المشاركون أيضاً بأن العديد من هذه السياسات قد استهدفت المرأة بصورة مباشرة، وبذلك فإنها يحتمل أن تعزز عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات والرعاية. كما تم إدخال تقييدات على أنظمة المعاشات التقاعدية والنظم الضريبية لتعزيز المساواة في تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. وشدد المشاركون على ضرورة التصدي لاستمرار الفجوة في الأجور بين الجنسين في سوق العمل.

١٣ - وأقر المشاركون بأن الأسر المعيشية في البلدان النامية تقضي وقتاً أطول في العمل غير المأجور، مثل جمع الماء والحطب والتنظيف والطبخ ورعاية الأطفال والمرضى وكبار السن. وتشير الدلائل إلى أن كمية العمل غير المأجور تزيد مع زيادة مستوى الفقر في الأسرة. ويعتبر توظيف خدم المنازل، ومعظمهم من النساء المهاجرات من المناطق الريفية أو من البلدان الأخرى، استراتيجية شائعة لدى الأسر الغنية للحد من عبء عمل المرأة المنزلي والرعاية.

١٤ - وشدد المشاركون على أن توفير الرعاية مسؤولية اجتماعية تسهم في رفاه المجتمعات. وينبغي للدولة أن تقوم بدور فعال في إعادة توزيع المسؤوليات بين الرجل والمرأة، وأيضاً في مجال الحد من إجمالي عبء العمل غير المأجور. وتم في هذا الصدد، التأكيد على أهمية الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، بما في ذلك توفير الخدمات العامة، وفي اقتصاد الرعاية. كما ينبغي للدولة أن تبرز قيمة عمل الرعاية، وتعمل على تحسين أجر هذا العمل، ودعم تطوير ما يقتضيه هذا العمل من مهارات وتعليم.

١٥ - وناقش المشاركون الآثار المترتبة على وباء الإيدز على المساواة في تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات، ولا سيما في مجال الرعاية. ويتعين على النساء والفتيات في كثير من الأحيان تحمل المسؤولية الرئيسية عن رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما في البلدان ذات النظم الصحية الضعيفة. وأشار المشاركون إلى الدور الحاسم لمقدمي الرعاية في المنزل، سواء من أفراد الأسرة أو المتطوعين، الذين غالباً ما يعملون بتدريب محدود أو دون تدريب، وبدعم محدود من القطاع العام، وبدون المعدات الأساسية اللازمة لأداء مهامهم على نحو مأمون. واستشهد ببعض الأمثلة عن الرجال الذين يقدمون الرعاية في المنزل للأقارب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار المشاركون إلى ضرورة زيادة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في أعمال الرعاية - الدولة، والقطاع الخاص والمجتمع

المدني والأسر، وخاصة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

١٦ - وناقش المشاركون سبل تعزيز دور الرجال والفتيان في تقاسم الرعاية وغيرها من مسؤوليات العمل غير المأجور. وهناك برامج رائدة لتعزيز الأبوة الفعالة والمسؤولة، وتوعية الآباء الشباب ودعمهم، بما في ذلك من خلال الشبكات. وينبغي توسيع نطاق هذه المبادرات لتعزيز دور الرجال والفتيان في الأعمال المتبلية وتقديم الرعاية وتسهيل التوفيق بين العمل والحياة الأسرية لكل من المرأة والرجل، وينبغي للمرأة أن تدعم مشاركة الرجل. وتم التأكيد على ضرورة تحمل الرجال قسطاً أكبر من المسؤولية للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. كما تم التطرق لدور الرجال والفتيان في القضاء على العنف ضد المرأة.

١٧ - واعترف المشاركون بأن الثغرات في مجال جمع البيانات وتحليلها تساهم في الطابع الخفي للعمل بدون أجر وبخس قيمته، ولا سيما في نظم الحسابات القومية. وشدد المشاركون على ضرورة جمع البيانات عن العمل غير المأجور من أجل صنع السياسات على نحو فعال ومحدد الهدف. وتم في هذا الصدد، التأكيد على قيمة الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت. واتفق المشاركون على الحاجة الماسة للبيانات والمعلومات عن الرعاية في المنزل. وينبغي أن تصنف هذه المعلومات في قواعد البيانات ذات الصلة.

١٨ - واعترف المشاركون بالدور الحاسم لإقامة الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز المساواة بين الجنسين والمساواة في تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات، بما في ذلك الرعاية. وقد اضطلعت هذه الشراكات بدور فعال في معالجة القوالب النمطية الجنسانية وتوفير الخدمات. وكانت المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال، فعالة في دعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتلبية الحاجة المتزايدة للرعاية الناجمة عن هذا الوباء.